برهوم جرايسي *

مع مرور مائة يوم على تشكيل حكومة بينيت- لبيد:

حكومة تناقضات سياسية وفكرية تبدي ثباتًا في أشهرها الأولى

ساد الانطباع عند تشكيل حكومة نفتالي بينيت- يائير لبيد الإسرائيلية الجديدة، في مطلع شهر حزيران ٢٠٢١، أن هذه حكومة لن تعمّر طويلًا، وأن انفجارها مسألة، وربما في غضون أسابيع، كما اعتقد حزب الليكود بالذات، نظرًا لكم التناقضات التي تجمعها على مستويات عدة، فهي تجمع أحزابًا ونوابًا من اليمين الاستيطاني الأشد تطرفًا، مرورًا باليمين بتسمياته المتعددة، وفق القاموس السياسي الإسرائيلي، وحتى ما يسمى بـ "اليسار الصهيوني"، ومعهم قائمة عربية، كانت ضمن فريق يشكل الخطاب الوطني الفلسطيني أولوية عنده. وفي موازاة ذلك، فهي حكومة تجمع أيضًا قوى علمانية متشددة في علمانيتها، من اليمين واليسار الصهيوني، مع قوى من التيار الديني الصهيوني، الذي يتشدد في السنوات الأخيرة دينيًا بموازاة تشدده السياسي المتزايد.

وقد عرِف أقطاب الحكومة، وقادة الأحزاب الثمانية التي تشكل الائتلاف، حجم هذه التناقضات، ولهذا كان أول ما تم الاتفاق عليه، هو تأجيل كافة القضايا الخلافية إلى ما بعد عام كامل من تشكيل الحكومة، ومن ثم يبدأ التداول في سلسلة مشاريع قوانين وسياسات هي موضع خلاف بين بعض أطراف الحكومة، في قضايا شتى.

لكن هذا لم يمنع الحكومة من استمرار العمل في نهج كل الحكومات السابقة، على صعيد السياسات العامة، خاصة في ما يتعلق بشكل التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، على صعيد العمليات العسكرية العدوانية، وتمرير مشاريع استيطان. فعلى مستوى الضفة، مثلًا، قُتل برصاص الاحتلال في الأشهر الثلاثة الأولى لعمل الحكومة، حتى مطلع أيلول ٢٠٢١، ما لا يقل عن ٢٣ فلسطينيًا، وتمت المصادقة على بناء ٢٢٠٠ وحدة استيطانية في مختلف أنحاء الضفة المحتلة؛

* صحافي وباحث في الشؤون الإسرائيلية.

بينيت ولبيد ثالثهما السؤال: ماذا لو اختفى نتنياهو؟ (الصورة عن: أ.ف.ب)

في ما استمرت الغارات شبه الأسبوعية على قطاع غزة، بحجة الرد على إطلاق قذائف، أو بالونات مع مواد مشتعلة.

وكذا أيضًا تواصل الحكومة الجديدة ذات السياسة على المستوى الإقليمي، من خلال استمرار الغارات على سورية، وتعقّب حركة إيران هناك، وأيضًا في الموقف من إيران، والسعي لبناء "تحالف إقليمي" ضد إيران، بحسب ما يصدر تباعًا على ألسنة أقطاب الحكومة.

فما هي التناقضات المركزية التي تشكل تهديدًا دائمًا لبقاء الحكومة؟ وهل حقًا هذه الحكومة قادرة على الصمود لولاية كاملة، وهل ستنجح في عبور حقول الألغام التي ستواجهها؟ وما هو مصير تركيبة الحكومة الحالية، في حال حصل تحول في فريق المعارضة اليمينية، وخاصة في حال انتهت رئاسة بنيامين نتنياهو لحزب الليكود لهذا السبب أو ذاك؟

تركيبة الحكومة الحالية

ترتكز حكومة نفتالي بينيت- يائير لبيد على ائتلاف برلماني هش، بأغلبية ٦١ نائبًا، من أصل ١٢٠ نائبًا، ولكن أمامها معارضة لا يمكنها أن تكون متماسكة، تضم ٤ كتل من اليمين الاستيطاني والديني المتزمت (الحريديم) ولهم ٥٣ نائبًا، وكتلة القائمة المشتركة، الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل ولها ٦ مقاعد.

وكتل الائتلاف هي بحسب حجمها:

كتلة "يوجد مستقبل"، برئاسة يائير لبيد، ولها ١٧ مقعدًا، وهي الكتلة الثانية من حيث الحجم في الكنيست، بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، وهي كتلة لحزب مصنف بحسب القاموس السياسي الإسرائيلي كـ"يمين معتدل".

كتلة "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس، ولها ٨ مقاعد، وهي أيضًا مصنّفة ضمن "اليمين المعتدل"، وكما في حال كتلة "يوجد مستقبل"، فإن كتلة "أزرق أبيض، أثبتت مرارًا أنها قادرة على التماشي مع اليمين الاستيطاني في العديد من الجوانب، وخاصة في القضايا السياسية.

كتلة "إسرائيل بيتنا"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، ولها ٧ مقاعد، وهي كتلة محسوبة على اليمين الاستيطاني من ناحية سياسية، ولكنها كتلة علمانية متشددة، في الجانب العلماني، على الرغم من أن هذا الحزب القائم منذ العام ١٩٩٩، طوى أجندته العلمانية

في حكومات عدة شارك فيها، خدمة لمصالحه الحزبية في كل واحدة من تلك الحكومات.

كتلة حزب "العمل"، برئاسة ميراف ميخائيلي، وهي رئيسة الحزب التي انتخبت في نهاية العام ٢٠٢٠، وبقول مجازي بالإمكان القول، إنها أقدمت على خطوات جريئة في الحزب، لترفعه من حالة الاندثار الكلي، للظهور مجددًا، وبقوة نسبية على الساحة السياسية، وفازت بسبعة مقاعد في انتخابات آذار ٢٠٢١، على الرغم من أن استطلاعات الرأي كانت تتنبأ حتى انتخابها، وانتخاب قائمة الحزب للانتخابات، بأنها لن تعبر نسبة الحسم. وحزب العمل، محسوب في التعريفات الإسرائيلية ضمن ما يسمى "اليسار الصهيوني"، إلا أن قادة فيه أعلنوا مرارًا أن حزبهم ليس حزب يسار.

كتلة "يمينا"، ولها ٦ نواب في الائتلاف، من أصل ٧ نواب بعد الانتخابات بفعل انشقاق نائب عنها، وهي كتلة حزب يرأسه نفتالي بينيت، الذي يتولى الفترة الأولى لرئاسة الحكومة التناوبية. وهذا الحزب هو من أقصى تيار اليمين الاستيطاني المتطرف، ويرتكز في غالبية جمهوره، على التيار الديني الصهيوني.

وقد سجل هذا الحزب سابقة، بأن رئيسه، وعلى الرغم من صِغر حزبه من حيث القوة البرلمانية، بات رئيس حكومة، وهو أيضًا أول رئيس حكومة إسرائيلية يعتمر القلنسوة الدينية اليهودية.

كتلة "أمل جديد"، برئاسة غدعون ساعر، المنشق مع زملاء له عن حزب الليكود، له ٦ مقاعد، وهي نتيجة فاجأت كثيرًا، ودلّت على ضعف الاستطلاعات الإسرائيلية، التي كانت تتوقع لهذا الحزب عشية الانتخابات تقريبًا ضعف عدد المقاعد التي حصل عليها. ورئيس الحزب، كما زملاؤه، هم من أقصى اليمين الاستيطاني المتشدد في حزب الليكود، وكان التمرد على الحزب بسبب نهج بنيامين نتنياهو، لكونه سيطر كليًا على الحزب، وحاصر كل من عارض نهجه الداخلي في الحزب، وأبعده عن الواجهة.

كتلة "ميرتس"، ولها ٦ مقاعد، وهي أيضًا كتلة حزب كانت استطلاعات الرأي، عشية انتخابات آذار ٢٠٢١، تقول إنه على حافة نسبة الحسم التي تضمن ٤ مقاعد فقط، لكنه تخطى نسبة الحسم بنسبة ٥٠٪، وضمن له ٦ مقاعد. وهو يعود للحكومة بعد غياب ٢٠ عامًا، جلس فيها دائمًا في صفوف المعارضة، وكان طيلة الوقت خارج حسابات ائتلاف الحكومات التي تشكلت طيلة هذه السنوات العشرين، مثله مثل الكتل الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل.

إلا أن ميرتس اجتاز كل الخطوط التي وضعها لنفسه، وتحالف مع أحزاب اليمين الاستيطاني، كل هذا تحت شعار إبعاد بنيامين نتنياهو عن الحكم، على الرغم من أن هذه الحكومة تواصل تقريبًا السياسات نفسها.

كتلة "القائمة العربية الموحدة"، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، وهي الذراع البرلمانية للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) ولها ٤ مقاعد برلمانية. وهي كتلة ضمن الائتلاف الحاكم، ورئيسها هو ضمن "طاقم الثماني"، رؤساء الأحزاب الثمانية التي تشكل الحكومة، لكنها ليس لها تمثيل في الطاقم الوزاري. وهذا يحدث لأول مرّة في تاريخ الكنيست، بأن قائمة تنشط بين فلسطينيي ٤٨ على أساس أنها تتبع الخطاب الوطني الفلسطيني، تكون شريكة فعليًا وكليًا في الائتلاف الحاكم.

فقد تخلت كتلة "الموحدة" عن أي مطلب سياسي تجاه الائتلاف، وركّزت مطالبها في شؤون مدنيّة تتعلق بالجماهير العربية، وابتعد غالبية نوابها في الأسابيع التي تلت الانتخابات، وخلال تشكيل الحكومة عن الخطاب الوطني الفلسطيني، خاصة في أوج عدوان الاحتلال على القدس والضفة وقطاع غزة، في شهر أيار الماضي ٢٠٢١.

ولاحقًا رأينا توافق هذه الكتلة مع مشاريع قوانين وقرارات وسياسات، تنقض الخطاب الوطني الفلسطيني، مثل عدم الاعتراض على مشاريع استيطانية، بضمنها إقامة مستوطنة جديدة، وتأييد قانون حكومي لتشجيع المتدينات اليهوديات على التجند في الجيش، وتأييد نائبين من الكتلة لقانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وغيرها.

التناقضات المركزية في الائتلاف

بناء على برامج الأحزاب الثمانية المشاركة في الائتلاف، وأكثر منها، الممارسة على الأرض لهذه الأحزاب على مرّ السنين، وحتى التي تشكلت حديثًا، فإن التناقضات المركزية في الائتلاف ممكن تلخيصها في ثلاثة محاور مركزية، عدا قضايا أخرى قد تنشأ خلال العمل الجاري للحكومة.

من الممكن القول إنه في مرحلة لاحقة من عمل هذه الحكومة، ستظهر قضايا من نوع قضية قوانين الإكراه الديني، وتخفيف القيود الدينية على الحياة العامة، ويجري الحديث عن قوانين وأنظمة السبت العبري، والقيود على المواصلات والحركة العامة، ومسألة الحلال اليهودي وطلب كسر احتكار الحريديم والمؤسسة الدينية الرسمية له، وقضية الزواج المدني، وصولًا إلى سلسلة من مشاريع القوانين المتعلقة بجمهور مثليي الجنس.

١. كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، والمناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧

قد لا يكون هذا الملف الأكثر سخونة على المستوى الحكومي الداخلي، ولا يبدو أنه سيكون الحلقة التي ستفجر هذه الحكومة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأحزاب المشاركة ستكون معنية مع تقدم عمل الحكومة بأن تحقق مكاسب سياسية في هذا المجال، وخاصة كتل اليمين الاستيطاني التي قد تكون خاضت مغامرة أمام جمهورها بهذا الائتلاف الحاكم.

فمشاريع الاستيطان والضم والزاحف، كان ضمن اهتمامات كل حكومة إسرائيلية منذ العام ١٩٦٧، حتى تلك الحكومات التي خاضت المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وظهر وكأن لديها نوايا لدفع المفاوضات إلى الأمام. وهذه الحكومة لن تكون مختلفة عن سابقاتها، بل على العكس.

لكن الجديد، في السنوات الأخيرة، إن صح التعبير، هو أن مشاريع ضم الضفة باتت على رأس جدول الأعمال؛ وهي مطلب ملح لأحزاب اليمين الاستيطاني، وبالتأكيد أن تركيبة الحكومة الحالية لا تسمح لها بدفع مشاريع الضم للأمام، علما أنه لو أعطيت حرية التصويت في الكنيست، في الولاية الـ ٢٤ القائمة، لحصل كل واحد من مشاريع الضم، إن كان جزئيًا، أو جارفًا، على أصوات لا تقل عن ٦٥ نائبًا، وحتى ٧٢ نائبًا، وفي حالات معينة، قد يخترق التأييد حاجز ٨٠ نائبًا من أصل ١٢٠ نائبًا.

وبما أن موضوع الضم سيكون صعبًا في هذه الحكومة، فإن فريق اليمين الاستيطاني سيكون معنيا "بالتعويض"، من خلال توسيع الاستيطان أكثر.

في منتصف شهر آب ٢٠٢١، أعلنت الحكومة عن المصادقة على بناء ٢٢٠٠ وحدة استيطانية في العديد من مستوطنات الضفة، بما فيها مستوطنات خلف جدار الاحتلال، التي لا يوافق حزب "ميرتس" وحتى حزب "العمل" على توسيعها، لكونها وفق برامجهم السياسية، هي مستوطنات معدّة للإخلاء، بينما في سنوات حكومات بنيامين نتنياهو الـ ١٢، من العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠٠١، جرى توسيع هذه المستوطنات، وزيادة عدد المستوطنين فيها بأكثر من ٥٠٪.

لم يلق قرار الحكومة معارضة جديّة من "ميرتس"، ولا من "القائمة العربية الموحدة". وهذا بحد ذاته مؤشر إلى واقع أن أيًا من كتل الائتلاف غير معنية بخلق أزمة تقود لحل الحكومة والتوجه لانتخابات برلمانية مبكرة.

في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر يوم الأربعاء ٢٥ آب ٢٠٢١، ونشرت مع وصول نفتالي بينيت، في أول زيارة له لواشنطن كرئيس حكومة، أعلن رفضه إجراء مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، ورفضه الكلي لقيام كيان فلسطيني ذي سيادة في الضفة الغربية المحتلة؛ وفي الوقت نفسه، رفضه حاليًا للإقدام على إجراءات لضم أجزاء من الضفة، وفي ظل الحكومة الحالية.[١]

ما يوحي بأن هذه الحكومة اتفقت على الحفاظ على الوضع القائم، الذي تركته الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو.

٢. الصراع الديني العلماني

من الممكن القول إنه في مرحلة لاحقة من عمل هذه الحكومة، ستظهر قضايا من نوع قضية قوانين الإكراه الديني، وتخفيف القيود الدينية على الحياة العامة، ويجري الحديث عن قوانين وأنظمة السبت

العـبري، والقيـود عـلى المواصـلات والحركـة العامـة، ومسـألة الحـلال اليهـودي وطلـب كـسر احتـكار الحريديـم والمؤسسـة الدينيـة الرسـمية لـه، وقضيـة الـزواج المدنـي، وصـولًا إلى سلسـلة مـن مشـاريع القوانـين المتعلقـة بجمهـور مثليـي الجنـس.

في هـذا الائتـلاف أربـع كتـل برلمانيـة، لديهـا أجنـدة علمانيـة واضحـة، وتصطـدم بشـكل مبـاشر مـع كتـل دينيـة أو محافظـة، أو تلـك التـي تدعـو للحفـاظ عـلى الوضـع القائـم، لمنـع خلخلـة أي حكومـة، وعـدم خلـق مسـار صدامـي مـع الجمهـور الدينـي.

والكتـل الأربـع هـي: "يوجـد مسـتقبل" ولهـا ١٧ مقعـدًا، ولكـن هـذه الكتلـة بموجـب تجربتهـا بالشراكـة في حكومـة بنيامـين نتنياهـو (٢٠١٣- ٢٠١٥)، فإنهـا عـلى اسـتعداد لتغليـب الحفـاظ عـلى الحكومـة، عـلى أن تطالـب بتطبيـق أجندتهـا أو جـزء منهـا. والكتلـة الثانيـة "إسرائيـل بيتنـا"، ولهـا ٧ مقاعـد، التـي زعيمهـا ليبرمـان يلـوح بأجندتـه العلمانيـة حينمـا يكـون في المعارضـة، واتجاهـه غـير واضـح الآن.

والكتلـة الثالثـة حـزب "العمـل" ولهـا ٧ مقاعـد، وليـس واضحًـا كيـف سـيكون أداؤهـا، بعـد الانقـلاب الـكلي الـذي حصـل في قيـادة الحـزب وكتلتـه البرلمانيـة تمهيـدًا لانتخابـات آذار ٢٠٢١، مـا يعنـي أن نهـج الحـزب التقليـدي في الحكومـات، ليـس مضمونًـا أن يسـتمر، وهـو تغليـب الحفـاظ عـلى الحكومـة، عـلى قضايـا خلافيـة في الشـؤون العلمانيـة.

والكتلـة الرابعـة "ميرتـس"، التـي تدخـل إلى الحكومـة لأول مـرّة منـذ ٢٠ عامًـا، وهـي الكتلـة الأكثـر علمانيـة، وسـتكون أمامهـا تحديـات شـديدة، في هـذا المجـال، إذ أنهـا سـتكون مُطالبـة، أكثـر مـن غيرهـا أمـام جمهورهـا، بتحقيـق إنجـازات عـلى صعيـد تخفيـف سـطوة القيـود الدينيـة عـلى الحيـاة العامـة.

عـلى الأغلـب، سـيكون مـن السـهل تأجيـل هـذا الملـف مـدة عـام، لكـن سـيكون مـن الصعـب رؤيـة عـدم فتـح هـذا الملـف، إذا مـا طـال عمـر الحكومـة لأكثـر مـن ذلـك. وسـيكون هـذا لغمًـا غـير صغـير في طريـق الحكومـة.

ولكـن مـع بدايـات عمـل الحكومـة، وفي إطـار الاسـتعدادات لإقـرار الموازنـة العامـة للعامـين الجـاري والمقبـل ٢٠٢٢، ظهـر شـبه اتفـاق بـين أحـزاب الائتـلاف، عـلى كـسر الاحتـكار القائـم في إصـدار شـهادات الحـلال اليهـودي، بيـد الحاخاميـة الرسـمية العليـا، وأيضًـا بيـد مؤسسـة دينيـة عليـا تابعـة لجمهـور المتدينـين المتزمتـين، "الحريديـم"، بهـدف تسـهيل المعامـلات، وتخفيـف كلفـة إصـدار شـهادات الحـلال، التـي يعـد إصدارهـا مشروعًـا اقتصاديًـا ضخمًـا، يدحـرج مليـارات الشـواكل سـنويًا.

في هـذا الملـف بالـذات، كان توافـق داخـل الحكومـة، شـمل نـواب التيـار الدينـي الصهيونـي، كـون مطلـب كـسر الاحتـكار، تتبنـاه أيضًـا أوسـاط مـن هـذا التيـار.

٣. الحريات الديمقراطية وجهاز القضاء

سـيكون هـذا الملـف واحـدًا مـن أكثـر الملفـات سـخونة، إذ أن المواقـف فيـه متضاربـة بـين فريقـين يجاهـران كلٌ بموقفـه الرافـض للموقـف الآخـر. موقـف كتـل اليمـين الاسـتيطاني في الائتـلاف: "يمينـا" و"أمـل جديـد" و"إسرائيـل بيتنـا"، ولهـا مجتمعـة ١٩ مقعـدًا مـن أصـل ٦١ نائبًـا في الائتـلاف، وهـي تؤيـد تقليـص صلاحيـات المحكمـة العليـا، وخاصـة في جانـب صلاحيـة نقـض القوانـين وقـرارات حكوميـة ومؤسسـات حكـم، وأيضًـا قـرارات لجنـة الانتخابـات المركزيـة، التـي هـي لجنـة حزبيـة سياسـية، وتُتخـذ فيهـا القـرارات كلهـا منـذ عقديـن مـن الزمـن، بشـكل خـاص، لصالـح تطلعـات وتوجهـات أحـزاب اليمـين الاسـتيطاني، ومعهـا أحـزاب المتدينـين المتزمتـين (الحريديـم).

والفريـق الآخـر: كتـل "يوجـد مسـتقبل" و"أزرق أبيـض" و"العمـل" و"ميرتـس"، ولهـا مجتمعـة ٣٨ مقعـدًا مـن أصـل ٦١ مقعـدًا، وهـي تعـارض مشـاريع قوانـين اليمـين الاسـتيطاني في كل مـا يتعلـق بـضرب جهـاز القضـاء والمحكمـة العليـا.

ومـا يؤكـد عـلى أولويـة ضرب الجهـاز القضائـي وتقويـض الحريـات في هـذه الحكومـة، هـو أنـه منـذ فتـح بـاب تقديـم مشـاريع القوانـين للكنيسـت في الثالـث مـن أيـار المـاضي، وحتـى الآن، فـإن مـن تولـوا لاحقًـا حقائـب وزاريـة، وآخريـن باتـوا نوابًـا في الائتـلاف، كانـوا قـد بـادروا لمشـاريع قوانـين تخـدم توجهاتهـم في هـذا البـاب.

وأبـرز هـؤلاء، مـن تـولى حقيبـة العـدل في هـذه الحكومـة، ورئاسـة اللجنـة الوزاريـة لشـؤون التشريعـات، غدعـون سـاعر، رئيـس حـزب "أمـل جديـد"، الـذي بـادر لعـدة مشـاريع قوانـين، منهـا مـا يجعـل مـن الصعـب جـدًا نقـض قـرارات لجنـة الانتخابـات المركزيـة في المحكمـة العليـا، التـي سـيكون عليهـا بموجـب اقـتراح القانـون، أن تتخـذ قـرارات تنقـض قـرارات لجنـة الانتخابـات بأغلبيـة لا تقـل عـن ثلثـي هيئـة القضـاة، وأن تضـم الهيئـة ٩ قضـاة

على الأقل. وهذا يقول كل شيء، بعد أن نعلم أنه في السنوات الأخيرة، باتت أغلبية القضاة الـ ١٥ في المحكمة العليا من اليمين المتشدد.

كما بادر ساعر لمشروع قانون يقلص صلاحيات المستشار القضائي للحكومة، الذي هو أيضًا بمثابة المدعي العام الأعلى في النيابة، في قضايا منتخبي الجمهور وكبار المسؤولين في جهاز الحكم، وهذا القانون خلافي بدرجة كبيرة، وعبّر قضاة سابقون في المحكمة العليا عن اعتراضهم على هذا القانون، كما أن المستشار القضائي للحكومة، الذي شارفت ولايته على الانتهاء، أفيحاي مندلبليت، يعارض مشروع القانون.

الائتلاف في مواجهة المعارضة البرلمانية

كل ائتلاف حاكم يحتاج إلى أغلبية برلمانية واضحة، تضمن له فجوة آمنة أمام المعارضة البرلمانية، وعلّمت تجارب السنين، أنه في الكنيست الذي يضم ١٢٠ مقعدًا، فإن "الائتلاف الآمن"، هو الذي يضم ٦٧ نائبًا وأكثر، بمعنى فجوة ١٤ نائبًا، وهذه المسألة الحسابية، تأخذ بعين الاعتبار حجم الحكومة، وكون الوزراء الذين عمليًا كلهم، ولربما أحيانًا باستثناء وزير واحد، هم أعضاء كنيست، سيكون عليهم التواجد كثيرًا في ساعات العمل البرلماني، لضمان الأغلبية للائتلاف ضد اقتراحات المعارضة.

التعقيد الأكبر أمام هذا الائتلاف، هو أنه يرتكز على أغلبية ٦١ نائبًا، مقابل معارضة ٥٩ نائبًا. ولأجل تجاوز عقبة الائتلاف الضيق، وحكومة تضم ٢٨ وزيرًا و٦ نواب وزراء، فقد لجأت الحكومة الحالية لتوسيع نطاق ما يسمى بـ "القانون النرويجي"، وهو الذي يجيز للوزير الاستقالة من عضويته البرلمانية، ليحل محله في عضوية البرلمان، التالي في قائمة مرشحي الحزب ذاته في آخر انتخابات، ثم يحق للوزير العودة لعضوية البرلمان في حال أنهى عمله الوزاري.

بدأت إسرائيل تطبق هذا القانون بشكل هامشي جدًا في العام ٢٠١٥، وتم توسيعه أكثر في ظل حكومة بنيامين نتنياهو- بيني غانتس، التي تشكلت في أيار ٢٠٢٠، وانهارت بعد أشهر، ثم جاءت هذه الحكومة لتوسع نطاقه كليًا، وليشمل أيضًا نواب وزراء. وهذا سمح للحكومة من الناحية التقنية، أن يكون ائتلافها متواجدًا بقدر أكبر في العمل البرلماني اليومي، وتفريغ الوزراء لأعمالهم.

هذه عقبة، وإن بدت مجرد عملية حسابية، إلا أنها ضرورية، كي لا يقع الائتلاف في ورطة عدم ضمان أغلبية دائمة في الهيئة العامة، ضد مشاريع كتل المعارضة، من قوانين وغيرها.

لكن التحدي الأكبر أمام هذه الحكومة، هو في مبادرات قوانين لنواب المعارضة من اليمين الاستيطاني، تحرج نواب اليمين الاستيطاني في الحكومة. فمع انتهاء الدورة الصيفية البرلمانية، في مطلع شهر آب ٢٠٢١، كان النواب قد أدرجوا على جدول أعمال الكنيست ٢١٨٦ مشروع قانون، مرشحة لطرحها على الهيئة العامة للكنيست، مستقبلًا، ومن بينها نحو ٩٠ مشروع قانون داعمة للاحتلال والاستيطان، وقوانين مناقضة للنظام الديمقراطي والحريات العامة، وأخرى كثيرة، قوانين ذات طابع عنصري، وهذا بموجب مشروع رصد هذه الفئة من القوانين، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار" .[٢]

بادر لجزء من هذه المشاريع نواب باتوا في الائتلاف الحاكم، وقدموها للكنيست قبل تشكيل الحكومة الحالية. ويسعى نواب المعارضة إلى طرح بعض من هذه القوانين، لإحراج الائتلاف الحاكم، خاصة من نواب اليمين الاستيطاني. لكن في هذه المشاريع، فإن كتلة "القائمة المشتركة" المعارضة، تكون تلقائيا معارضة لمشاريع القوانين هذه، على أساس سياسي، ما يزيد الفجوة بين الائتلاف والمعارضة اليمينية الاستيطانية.

سيناريو إحراج نواب اليمين الاستيطاني بمشاريع قوانين يمينية، كان أول السيناريوهات التي وضعت في قائمة العقبات التي واجهت الحكومة. إلا أنه في نهاية حزيران ٢٠٢١، فوجئت الأوساط السياسية حينما قررت المعارضة اليمينية، ومعها "الحريديم"، التصويت ضد تمديد سريان القانون المؤقت الذي يمنع لم شمل العائلات الفلسطينية، الذي أقر بشكل مؤقت لأول مرّة في العام ٢٠٠٣، وكان يتم تمديده مدة عام في الكنيست، دون أن يواجه معارضة واسعة من الأحزاب الصهيونية في المعارضة، باستثناء كتلة "ميرتس".

وبفعل هذه المعارضة من اليمين المعارض، إضافة إلى مناورة خاضها أحد نواب كتلة "يمينا" المتمرد على كتلته، سقط القانون، وعمليًا لم يعد قائما، ولكن الحكومة لم تغير النهج، لأن صلاحية الموافقة على طلبات لم شمل عائلات تعود لوزير الداخلية،

والوزيرة اليوم هي أييليت شكيد، من قيادة اليمين الاستيطاني، وأعلنت أنها تعد قانونًا بديلًا.

أسقطت معارضة اليمين لتمديد سريان هذا القانون الحرج المفترض لدى نواب اليمين الاستيطاني في الائتلاف، في معارضتهم لمشاريع قوانين نواب اليمين من المعارضة. بمعنى أن نواب اليمين المعارض سجلوا سابقة أزاحت الضغط المفترض على الحكومة في هذا الجانب.

بكلمات أخرى، كانت معارضة اليمين الاستيطاني في كتل المعارضة لتمديد سريان قانون الحرمان من لم الشمل، ضربة مرتدة على المعارضة في سعيها لمناكفة الحكومة والائتلاف وإسقاطها.

معركة الحريديم ضد الحكومة

مع تشكيل الائتلاف الحاكم، قالت بعض الكتل، إنها معنية بإبقاء الباب مفتوحًا أمام كتلتي المتدينين المتزمتين "الحريديم"، كي تنضما للائتلاف أو واحدة منهما في مرحلة لاحقًا؛ وبشكل خاص كتل "يمينا" و"أمل جديد" و"أزرق أبيض"، وإلى حدّ ما كتلة "يوجد مستقبل".

إلا أنه يمكن القول إن رد كتلتي الحريديم "شاس" و"يهدوت هتوراة" على تشكيل الحكومة، كان شديدًا، مثل رفض الكتلتين التعاون مع مستشارين من الحريديم يعملون مع الحكومة، والدعوة لمقاطعتهم،[٣] كذلك فإن كتلة "يهدوت هتوراة"، هددت بالانسحاب من معسكر اليمين الذي يقوده الليكود، إذا ما تراجعت كتلة الليكود عن موقفها بالتصويت ضد تمديد قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل.[٤]

لهذا التشدد من كتلتي الحريديم، دوافع عدة، ولكن أولها، دون منافس، قلق الكتلتين من التوجهات العلمانية في هذه الحكومة، خاصة وأنها خاضت تجربة حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠١٣- ٢٠١٥، حينما بقيت الكتلتان خارج الائتلاف، كشرط لثلاث كتل في تلك الحكومة، هي شريكة أساسية في الحكومة الحالية: "يوجد مستقبل"، و"يمينا" التي كان اسمها "البيت اليهودي"، وكتلة "إسرائيل بيتنا"، التي كانت يومها ضمن كتلة الليكود بتحالف.

كان استبعاد كتلتي الحريديم يومها لدوافع اقتصادية بالأساس، إذ أن الكتلتين متهمتان من أحزاب عدة، بأنهما تتبعان الابتزاز المالي من الخزينة العامة لمؤسسات الحريديم، وتمنعان سن قانون يفرض على الغالبية الساحقة من شبان الحريديم الخدمة العسكرية، التي يرفضونها لدوافع دينية، على الرغم من توجهاتهم اليمينية الاستيطانية، الآخذة بالتشدد في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص.

إضافة إلى طموح كتلتي "يوجد مستقبل" و"إسرائيل بيتنا"، إلى تخفيف قيود قوانين الإكراه الديني، خاصة تلك المتعلقة بقيود السبت، والحلال اليهودي على الأغذية، وإتاحة الزواج المدني، وغيره. وإلى جانب هذا، طموح تلك الحكومة إلى الدفع باتجاه سن قانون التجنيد الإلزامي لشبان الحريديم.

وعلى الرغم من استبعاد الكتلتين من تلك الحكومة، إلا أنه لم يتغير شيء من هذه القوانين، والمتغيّر الوحيد، كان خفض ميزانيات مؤسسات الحريديم الدينية، وطلاب تلك المعاهد، الذين هم في جيل العمل.

شكلت تلك الحكومة هاجسًا لدى الكتلتين، أيضًا حينما تشكلت هذه الحكومة، والتخوفات تتعاظم لديهما، على الرغم من رفض كتل في الائتلاف طلب وزير المالية أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، خفض ميزانيات مؤسسات الحريديم، في جوانب تمويل عدة.

تصاعد الجدل الإسرائيلي حول طبيعة جمهور الحريديم في العقود الثلاثة الأخيرة، مع تزايد أعداده بفعل التكاثر الطبيعي، الذي باتت نسبته السنوية تلامس ٤٪، مقابل نسبة تكاثر عامة في إسرائيل (تشمل الحريديم) ١,٩٪. وهم اليوم يشكلون نسبة تفوق ١٣,٥٪ من عدد المواطنين في إسرائيل (لا يشمل القدس والجولان المحتلين)، ونسبة تقفز عن ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين، وهذه نسب آخذة بالارتفاع باستمرار.

ففي الماضي كانت أعدادهم ليست ملموسة، ومع تكاثرهم، خاصة حينما يجري الحديث عن أنهم يشكلون ٣٠٪ من الولادات السنوية في إسرائيل،[٥] بدأ الحديث عن كونهم يشكلون عبئًا اقتصاديًا على حزينة الدولة، كون نسبة مشاركتهم في سوق العمل لا تصل إلى ٥٠٪ للرجال في جيل العمل، ونحو ٦٢٪ لدى النساء. وأيضا كونهم لا ينخرطون في الجيش.

وفي عقلية اقتصاد السوق، فإن هذا الجمهور ليس منتجًا من ناحية، وهو ضمن الشرائح الأشد فقرًا، وليس استهلاكيًا، بالمفهوم العصري للاستهلاك، بسبب حياته التقشفية.

والمعركة على فرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، في خليفتها رهان على أن انخراط الحريديم في الجيش، ومن ثم في سوق العمل، سيخرجهم من مجتمعاتهم المنغلقة على ذاتها، نحو الحياة المفتوحة. وهذا ما يدركه كبار حاخامات الحريديم، الذين يرفضون فرض الخدمة العسكرية، كما يرفضون خفض المخصصات الاجتماعية الهادف لدفع رجال الحريديم نحو سوق العمل بنسب أكبر من تلك القائمة. وكل هذا ما يجعل صوت الحريديم أعلى ضد هذه الحكومة.

تأثير تشكيل الحكومة على الليكود

فاجأ صمود تركيبة الحكومة بما تحمله من تناقضات، لربما حتى المشاركين فيها، وبطبيعة الحال فاجأ حزب الليكود، الذي راهن رئيسه بنيامين نتنياهو على فشل تشكيل الحكومة، إلا أن من فتح الباب أمام ضمان أغلبية ترتكز على كتلة عربية تتبنى الخطاب الوطني الفلسطيني، حتى الانتخابات، هو نتنياهو ذاته، الذي فاوض رئيس القائمة "الموحدة" عضو الكنيست منصور عباس، على مدى أسابيع، عدا عن اتصالات وعلاقات كانت قائمة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، وتكشفت لاحقًا بعد انتخابات آذار ٢٠٢١.

النتيجة الفورية لتشكيل الحكومة، هو انتهاء رئاسة نتنياهو للحكومة بعد ١٢ عامًا متواصلة دون انقطاع. وحينما نتحدث عن إنهاء منصبه، فإن شخصيات بارزة في الحزب، جلست حول طاولة الحكومة هي أيضًا ١٢ عامًا دون انقطاع، قد تضررت، ومعهم مئات المستشارين والموظفين في مختلف الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، التي كانت مستفيدة من تربّع الليكود على رأس الهرم الحاكم طيلة هذه الفترة.

وعلى مدى ١٦ عامًا، منذ عودته لرئاسة الليكود في نهاية العام ٢٠٠٥، عمل نتنياهو طيلة الوقت على استبعاد شخصيات ممكن أن تنافسه على رئاسة الحزب، ومن ثم الحكومة، حتى أطبق قبضته كليا على الحزب، وبالتالي الكتلة البرلمانية.

ومن باب الإيجاز، فإن نتنياهو تورّط في السنوات الخمس الأخيرة، بمعنى منذ نهاية العام ٢٠١٦، بسلسلة تحقيقات في قضايا فساد، حتى قدُمت لوائح اتهام ضده، وتم البدء بمحاكمته فعليًا في الشهر الأول من العام ٢٠٢١.

خلال هذه الفترة، لم تكن في الحزب أصوات ضد استمرار رئاسة نتنياهو، باستثناء غدعون ساعر، الذي قرر منافسة نتنياهو على رئاسة الليكود في الشهر الأخير من العام ٢٠١٩، وحصل على نسبة ٢٣٪ من الأصوات، ثم انفصل عن الحزب في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٢٠، تمهيدًا لانتخابات آذار ٢٠٢١، ليشكل حزب "أمل جديد" الذي فاز في تلك الانتخابات بـ ٦ مقاعد، وهو شريك في الحكومة الحالية ويتولى حقيبة العدل.

تقول تقديرات عديدة إنه في حال طال عمر الحكومة لأكثر من عام، فإن مكانة نتنياهو في حزبه كرئيس لا يمكن منافسته، ستتراجع، لأن عددًا من الشخصيات معنية في الوصول إلى رئاسة الحزب، وقيادته في الانتخابات المقبلة، ومنها من يرى أن نتنياهو بات عقبة أمام ضمان أغلبية برلمانية لصالح حزب الليكود، كما جرى في الولاية البرلمانية الحالية.

والسؤال المطروح: كيف سيكون رد فعل أحزاب اليمين الاستيطاني الشريكة في الحكومة الحالية، في حال تنحى نتنياهو عن رئاسة الليكود، أو خسر منصبه بالمنافسة؟ سيكون الرد على هذا السؤال ضمن سيناريوهات افتراضية لمستقبل الحكومة.

سيناريوهات افتراضية لمستقبل الحكومة

بعد مرور أقل من ٣ أشهر على عمل الحكومة، في مطلع شهر آب ٢٠٢١، خرج الكنيست لعطلته الصيفية، التي تستمر شهرين، ولم يكن من مجال لتحقيق وقائع على الأرض، لكن بالنسبة لائتلاف هش في الكنيست، فإن العطلة الصيفية تبعده عن مخاطر المواجهة مع المعارضة.

بالإمكان القول، إنه لا يوجد أي من الأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية، معني بإسقاط الحكومة، على الأقل في المدى المنظور، لأن مكاسب كل حزب في هذه الحكومة، لا يمكن تحقيقها في ظل حكومة برئاسة نتنياهو.

فحزب "يمينا" سجل سابقة، لم تكن في السنوات الـ ٧٣ لإسرائيل، بأن يرأس الحكومة رئيس حزب ممثل بكتلة برلمانية صغيرة، قوتها ٥٪ من مقاعد البرلمان. ولا يعقل أن يتنازل رئيس الحكومة نفتالي بينيت عن هذه الفرصة الذهبية بالنسبة له.

وكذا بالنسبة للكتلة الأكبر، يوجد مستقبل، التي حسب اتفاقية الائتلاف، سيتولى رئيسها يائير لبيد، رئاسة الحكومة يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣.

وأيضا باقي الكتل، "إسرائيل بيتنا"، و"أمل جديد" و"العمل" و"ميرتس"، ترفض الشراكة في حكومة يرأسها نتنياهو، وأيضا كتلة "أزرق أبيض" لها تجربة فاشلة في حكومة مشتركة مع الليكود.

لكن الانطباع السائد هو أنه من الصعب رؤية هذه الحكومة تستمر حتى موعد الانتخابات القانوني، في نهاية تشرين الأول من العام ٢٠٢٥، على الرغم من أنه لا توجد مستحيلات في السياسة.

والعقبات الافتراضية التي تقود إلى انهيار الائتلاف، هي:

١. مع تقدم عمل الحكومة خاصة بعد مرور عام وأكثر، فإن الأحزاب الشريكة ستبحث عن إنجازات لنفسها تعرضها على الجمهور، ومن بينها إنجازات تتعلق بقضايا خلافية داخل الائتلاف في مجالات عدة، والسابق ذكرها هنا.

٢. حالة تمرد نواب داخل الائتلاف، حول قضايا سياسية، ولكن كما يظهر المشهد السياسي مع انتهاء الدورة الصيفية للكنيست في مطلع شهر آب ٢٠٢١، فإنه لم تظهر حالات تمرّد في الكتل البرلمانية، وكانت حالة التمرد الوحيدة، في كتلة "يمينا" التي انشق عنها نائب واحد، وأبقى الائتلاف بأغلبية ٦١ نائبًا، بدلا من ٦٢ نائبًا.

٣. هذا التقدير، بعدم وجود حالات تمرد قريبة، تعود أيضًا إلى حقيقة أن الغالبية الساحقة من أعضاء الائتلاف تولوا مناصب وزارية ونواب وزراء، ورئاسات لجان برلمانية مهمة. فحتى لو قلنا إن غالبية الوزراء استقالوا من عضويتهم البرلمانية، فإن من حلوا محلهم في العضوية البرلمانية، لن يكونوا معنيين بخسارة مقعدهم، لأن من يتمرد من بينهم سيفقد فورًا عضويته البرلمانية، بعودة الوزير إلى عضويته البرلمانية.

٤. السؤال الأكبر المطروح، والسابق ذكره هنا: هل إنهاء رئاسة بنيامين نتنياهو لحزب الليكود، خلال الولاية البرلمانية، سيشجع كتل يمين استيطاني مشاركة في الائتلاف، على الخروج من الحكومة، وتشكيل حكومة بديلة برئاسة الليكود؟

٥. الرد على هذا السؤال سيكون صعبًا الآن، لأنه افتراضي بدرجة كبيرة، وكل الاحتمالات واردة.

الهوامش

١ مقابلة نيويورك تايمز مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بنيت: *New Israeli Leader Backs Hard Line on Iran but Softer Tone With U.S.*
https://www.nytimes.com/2021/08/24/world/middleeast/israel-bennett-biden-iran.html (أخر مشاهدة في آب ٢٠٢١)

٢ صفحة رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطاني في موقع مركز "مدار" مدار - راصد القوانين والتشريعات (madarcenter.org)

٣ رفائيل كوهن، "وقّع أعضاء الكنيست على تصريح: سنقاطع مستشارين حريديين يعملون مع الحكومة."، موقع كيكار هشبات، ١٥/٦/٢٠٢١
https://www.kikar.co.il/394344.html (آخر مشاهدة آب ٢٠٢١).

٤ يوني غباي، "تقرير: غفني يهدد الليكود بالانسحاب من المعسكر."، موقع كيكار هشبات، ١٥/٦/٢٠٢١
https://www.kikar.co.il/395547.html (آخر مشاهدة في ١/٧/٢٠٢١)

٥ جلعاد ملآخ، لي كهنر، **الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي**، ٢٠٢٠. (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٠)
https://www.idi.org.il/media/15500/haredi-2020.pdf (آخر مشاهدة، آب ٢٠٢١)